



SDU-UK/EC/2020/03

٢٠٢٠/١٢/٢٨

بيان بخصوص قضية الشهيدين بهاء الدين نوري وعزالدين حامد

تابعنا في الهيئة النقابية للأطباء السودانيين بالمملكة المتحدة قضية استشهاد بهاء الدين نوري بأحد مراكز مليشيات الدعم السريع أثناء التحقيق معه، وسط إشارات لتعرضه للتعذيب. نحن في الهيئة النقابية ندين بشدة ما حدث للشهيد ونؤكد على عدم أحقية مليشيات الدعم السريع في التعرض للمواطنين أو القبض والتحفظ عليهم، أو حتى التحقيق معهم. نستنكر كذلك تقاعس الأجهزة الشرطية والنيابة العامة، وتباطؤ استجابتها في تحقيق العدالة. إن هذه الأجهزة مُنَاط بها حفظ الأمن في المقام الأول ولذا ندين بشدة مشاركتها في هذه الانتهاكات المتكررة، والتي كان آخرها حادثة الشهيد عز الدين حامد. هذه الانتهاكات ماهي الا استمرار لذات الممارسات البغيضة لجهاز أمن النظام البائد، والتي عانى منها الشعب السوداني لثلاثة عقود، وراحت ضحيتها أرواح عديدة وعزيزة، فقدناها تحت طائلة التعذيب والاختفاء القسري.

استناداً على ايماننا التام بأن الحق في الحياة هو أهم حقوق الانسان وتنديداً منا بجرائم التعذيب، فاننا نطالب في الهيئة النقابية للأطباء السودانيين بالمملكة المتحدة بالآتي:

١. على النيابة العامة إجراء تحقيق عادل و شفاف في الجريمتين و اعلان النتائج في فترة زمنية محددة، واتخاذ أقصى العقوبات على مرتكبيها بإشراف قضاء مدني.
٢. لا بد من قيام تحالف عريض من قوى المجتمع المدني السوداني للحد من هذه الممارسات.
٣. على رئيس مجلس الوزراء أعمال صلاحياته المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية للتعجيل بالاصلاحات في الأجهزة الشرطية لإرساء معايير العدالة، والشفافية والمحاسبة.
٤. توضيح من النائب العام ورئيس الوزراء لموقفهما من قيام قوات الدعم السريع بممارسة صلاحيات لا تملكها في الاعتقال.

تعزيزاً لما ذكرنا في بياننا الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠، فاننا نؤكد أنه لا بد من التعجيل بدمج منسوبي قوات الدعم السريع والمليشيات في القوات النظامية أو تسريحهم، وبأن تؤول جميع مهام حفظ الأمن الداخلي لقوات الشرطة، مع إصلاحها، و أن تكون سلطة الاعتقال للمدنيين حصرية على قوات الشرطة ووفق القانون.

اللجنة التنفيذية